Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (3): 498-509
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.3.29

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The impact of exports on the gross domestic product in Iraq for the period (2004-2019)

Researcher: lojain Aref Ali
College of Administration and Economics
Tikrit University
thelightmoon112245@gmail.com

Prof. Dr. Abdul Razzaq Hamad Hussein
College of Administration and Economics
Tikrit University
abidalhamad@tu.edu.iq

Abstract:

This research dealt with the relationship between exports and GDP in Iraq for the period (2004-2019) by studying and analyzing the reality of these variables. The aim of the research was to identify the reality of exports and the reality of the gross domestic product in Iraq, as well as to measure and analyze the impact of exports on the gross domestic product in Iraq. As the analytical side dealt with the nature of Iraqi exports and GDP as well as the relationship between them, as the study is based on the hypothesis that Iraqi exports have a positive impact on GDP, where the research sample was limited to two variables: exports and GDP. As the relationship between exports and output The GDP is a direct relationship, that is, the higher the exports, the higher the GDP. The standard approach was used to analyze the structure of exports and GDP in Iraq and their most important indicators for the same period above. Exports were adopted as an independent variable and GDP (GDP) is a dependent variable, Which means that there is a long-term equilibrium relationship between the dependent variable and the independent variables, as the research reached a number of conclusions, the most important of which is that the general structure of Iraqi exports depends by (99%) on what is exported of oil and its products, which made the Iraqi economy subject to fluctuations in international oil prices. Therefore, the research recommends several recommendations, the most important of which is diversifying the structure of Iraqi exports and reducing dependence on oil and its products.

Keywords: exports, gross domestic product.

أثر الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

الباحثة: لوجين عارف علي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

أ.د. عبدالرزاق حمد حسين
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص:

تناول هذا البحث العلاقة بين الصادرات والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2019) وذلك من خلال دراسة وتحليل واقع هذه المتغيرات. اما هدف البحث كان التعرف

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (3): 498-509
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.3.29

على واقع الصادرات وواقع الناتج المحلي الاجمالي في العراق وكذلك قياس وتحليل تأثير الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي في العراق. اذ تناول الجانب التحليلي طبيعة الصادرات العراقية والناتج المحلي الاجمالي وكذلك العلاقة بينهما، أذ تستند الدراسة إلى فرضية مفادها أن الصادرات العراقية تأثر بشكل ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت عينة البحث تقتصر على متغيرين هما الصادرات والناتج المحلي الاجمالي. اذ ان العلاقة بين الصادرات والناتج المحلي الاجمالي علاقة طردية اي كلما زادت الصادرات كلما زاد الناتج المحلي الاجمالي، اذ تم استخدام المنهج القياسي في تحليل هيكل الصادرات والناتج المحلي الاجمالي في العراق واهم مؤشراتهم لنفس المدة أعلاه، وقد تم اعتماد الصادرات كمتغير مستقل والناتج المحلي الاجمالي (GDP) متغيرا تابعا، مما يعني وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغّير التابع والمتغّيرات المستقلة. اذ توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات اهمها إن الهيكل العام للصادرات العراقية يعتمد بنسبة (99%) على ما يتم تصديره من النفط ومنتجاته، مما جعل الاقتصاد العراقي مرهون بتقلبات أسعار النفط العالمية. لذا يوصي البحث بعدة توصيات اهمها تنويع هيكل الصادرات العراقية وتقليل الاعتماد على النفط ومنتجاته.

الكلمات المفتاحية: الصادرات، الناتج المحلي الإجمالي.

المقدمة

للتجارة الخارجية اهمية كبيرة لأي بلد كان كونها نقطة التقاء للمصالح الدولية، وتفرض تأثيراتها على المسارات التنموية للاقتصاد المحلي عبر زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وتجنب العوائق التي تقف امام التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويمكن القول ان دور التجارة الخارجية يتضح من خلال: تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وايضا خلق فرص عمل جديدة، وتنويع مصادر الايرادات لموازنة الدولة العامة، تحفيز الاستثمارات المحلية وجذب الاجنبية. وبما أن الاقتصاد العراقي يستند على قطاع النفط في جانبي الإنتاج والتصدير فان زيادة عوائده تؤدي حتماً إلى النمو الاقتصادي، ولاسيما بعد فتح ابواب التجارة الخارجية على مصراعيها والغاء اجراءات الحماية مثل التخفيض الكبير للتعرفة الجمركية والغاء نظام الحصص والتراخيص ان هذه الاجراءات عرضت قطاعات الانتاج السلعية والخدمية الى المنافسة الشديدة من المنتجات المستوردة التي تمتاز بانخفاض الاسعار. لذا نقوم ببحث العلاقة بين الصادرات العراقية والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2019).

مشكلة البحث: إن قطاع التجارة الخارجية في العراق يعاني من مشاكل عديدة أهمها اعتماد الاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية وبذلك يعد الاقتصاد العراقي اقتصاد احادي الجانب هذا من ناحية، بالإضافة الى تأثر الناتج المحلي الإجمالي بتقلبات الصادرات خلال مدة البحث.

اهمية البحث: تكمن اهمية هذا البحث في تتبع حجم الصادرات العراقية والناتج المحلي الاجمالي وطبيعة العلاقة بينهما ومدى قدرة ونجاح الصادرات في دعم الناتج المحلي الاجمالي.

هدف البحث إلى:

١. التعرف على واقع الصادرات وواقع الناتج المحلي الاجمالي.
٢. قياس وتحليل أثر الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي في العراق.

فرضية البحث: يستند البحث إلى فرضية مفادها أن الصادرات العراقية تأثر بشكل ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (3): 498-509
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.3.29

هيكلية البحث: بغية الوصول الى هدف البحث تناول هذا البحث ثلاث مباحث اذ يتمثل المبحث الاول بالإطار النظري لكل من التجارة الخارجية والناتج المحلي الاجمالي، فيما تضمن المبحث الثاني واقع الصادرات العراقية، اما المبحث الثالث فقد تضمن قياس أثر الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2019)، ثم نختتم البحث بالنتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية والناتج المحلي الاجمالي

اولاً. مفهوم التجارة الخارجية: تعرف التجارة الخارجية على انها "عملية التبادل التجاري الذي يتم بين بلد وبلدان العالم الاخرى حيث تشمل هذه العملية تبادل السلع المادية وغير المادية" (الصوص، ٢٠٠٨: ٩)

كما عرفه اقتصاديين آخرين بانه فرع من فروع علم الاقتصاد حيث يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية والمتمثلة بتبادل السلع والخدمات وايضا عناصر الإنتاج ورؤوس الأموال بين البلدان المختلفة ناهيك عن السياسات التجارية التي يتم تطبيقها في دول العالم للتأثير على حركات تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول العالم المختلفة. (صغير، ٢٠١٥: ٢٥)

كذلك إن التجارة الخارجية تعد الشريان الأساس الذي يربط البلدان ببعضها البعض، حيث ان الهدف الرئيسي من قيام عملية التبادل التجاري هي زيادة حصيلة أو حصة البلد من العملة الأجنبية من أجل رفع المستوى المعيشي لذلك البلد، حيث لا يمكن لأي بلد أن يعيش منفرداً عن البلدان الأخرى، إذ إن التجارة الخارجية تمثل أهم أشكال العلاقات الاقتصادية التي بمقتضاها تجري عملية تبادل السلع والخدمات بين البلدان في صور صادرات واستيرادات منظورة وأيضاً غير المنظورة منها (طاقة، ٢٠٠٩: ٣٠).

ثانياً. اهمية التجارة الخارجية: ان اهمية التجارة الخارجية تتجلى في العديد من النقاط كما يلي: (عبد المهدي واخرون، ٢٠١١: ٥١-٥٢)

١. تعد التجارة الخارجية احدى مصادر قوة الدولة وعظمتها وهذا ما أكد عليه المذهب التجاري.
٢. تكمن اهمية التجارة الخارجية بكونها وسيلة لتصريف الفائض من الانتاج والمنتجات حيث ان هذا الانتاج لا تستوعبه الاسواق الداخلية لذلك يصرف هذا الفائض الى الخارج.
٣. تعد التجارة الخارجية وسيلة لزيادة الدخل القومي لأنه يمكن الحصول عن طريقها على الموارد المالية وزيادتها. اذ ان التجارة الخارجية تعد مصدراً للتنمية الاقتصادية اذ يبرهن التاريخ الاقتصادي على ان الصادرات كانت اداة لتصريف الفائض من المنتجات للعديد من الدول الصناعية ومن ثم حدث الازدهار بها في الصناعات وتوسعت عمليات الانتاج الصناعي ومن ثم ازدادت الاستثمارات وارتفعت الانتاجية.

ثالثاً. مفهوم الناتج المحلي الإجمالي: هو عبارة عن جميع القيم المضافة الكلية المكتسبة في الفروع الاقتصادية داخل حدود الدولة الجغرافية بمساهمة ومساعدة عناصر الانتاج المحلية وغير المحلية اي انه يمثل بذلك مجموع قيمة الانتاج الكلية من السلع والخدمات بعد ان نقوم بطرح قيمة الاستهلاك الوسيط او مستلزمات ومتطلبات الانتاج منه. (الحسناوي، ٢٠١١: ١٨٨)

ويعرف ايضا الناتج المحلي الاجمالي هو مجموعة القيم النقدية لكل السلع والخدمات المنتجة بشكلها النهائي في اقتصاد دولة ما خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، كذلك يعرف بانه يمثل قيمة كل ما يمكن ان ينتج من سلع وخدمات داخل الحدود الجغرافية للدولة من قبل افراد الدولة سواء كانوا محليين او غير محليين. (سحنون، ٢٠١٠: ٨٦)

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (3): 498-509
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.3.29

رابعاً. علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالتجارة الخارجية: ان الناتج المحلي الإجمالي يعد من أَهم محددات التجارة الخارجية، إذ يستند تصدير بلد ما بصورة كبيرة على مستوى دخل ذلك البلد وشركائه التجاريين لان ارتفاع مستوى الدخل للبلد يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الأولية والاستهلاكية، وبالتالي ممكن ان يؤدي إلى زيادة الاستيرادات وذلك لغرض تلبية الطلب المتزايد. (إسماعيل وقاسم، ٢٠١٨: ١٢).

وبالتالي تمثل العلاقة ما بين الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية مؤشراً لقياس مستوى الانفتاح التجاري لبلد ما على البلدان الخارجية، ويسمى أحد هذه المؤشرات بـ(مؤشر الانكشاف التجاري) وهو ما يمثل مدى الانكشاف التجاري الاقتصادي للبلد على بلدان العالم، ويمكن احتساب هذه النسبة وفقا للمعادلة (الصادرات + الاستيرادات لعام معين مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام منسوباً للمئة)، وان النسبة المئوية كلما كانت مرتفعة دل ذلك على أن الاقتصاد أكثر انكشافاً على بلدان العالم وقد تصل احيانا هذه النسبة لأكثر من (100%) وفي هذه الحالة يكون أكثر تبعيةً لاقتصادات البلدان الأخرى وأكثر تأثراً بالتغيرات التي تحدث سواء كانت الاقتصادية منها والأحداث والأزمات المالية العالمية (العبيدي، ٢٠١٩: ٤٦).

المبحث الثاني: واقع الصادرات في العراق للمدة (2004-2019)

إن لدراسة الصادرات العراقية أهمية كبيرة لمعرفة مدى مشاركة كل مكون من القطاعات المختلفة على حدى في تكوين إجمالي الصادرات، وجرى تصنيف هيكل الصادرات وكذلك ترميزها من قبل الأمم المتحدة، حيث تم تقسيمها لعشرة أصناف وكما هو موضح في الجدول (١) الآتي:(التصنيف الدولي للتجارة، ١٩٩١: ٢٩٤-٢٩٦)

الجدول (١): هيكل الصادرات العراقية حسب التصنيف الدولي للتجارة (S.I.T.C) للمدة (2004-2019) (مليار دينار)

السنة	المواد الغذائية والحيوانات الحية	المشروبات والتبغ	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	المواد الكيمياوية	سلع مصنعة	مكائن ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	السلع غير المصنفة	
2004	52	0	77	25740	0	0	26	0	0	0	25895
2005	88	0	65	34730	0	0	22	0	0	0	34905
2006	127	0	68	44750	0	3	24	106	0	13	45091
2007	151	0	100	49716	0	0	51	100	0	0	50118
2008	230	0	154	76238	0	0	77	153	0	0	76852
2009	130	0	70	46296	0	5	24	112	0	0	46637
2010	172	0	93	60983	0	6	31	147	0	12	61444
2011	267	0	144	94821	0	10	48	229	0	19	95538
2012	326	0	174	115383	0	11	58	279	0	23	116254
2013	309	0	166	109854	0	11	55	265	0	22	110682
2014	286	0	153	101522	0	10	51	246	0	21	102289
2015	170	0	91	60215	0	6	31	145	0	12	60670
2016	135	0	72	47815	0	5	25	116	0	10	48178
2017	35	0	16	72206	0	0	1	35	0	0	72293
2018	7	0	19	104028	0	0	89	6	0	0	104149
2019	19	0	35	97776	0	0	154	0	0	0	97984

المصدر: بيانات البنك المركزي العراقي/منشورات منفردة متفرقة لسنوات متعددة.

ملاحظات:

١. القيم على أَساس (CIF) وهو مختصر للمصطلحات (Cost-Insurance-Fright) بشحن أي السلع على ظهر السفينة بالتالي تتحمل الجهة المصدرة تكاليف الشحن والتأمين.
٢. البيانات والمعلومات المنشورة لأغلب السنوات هي بوحدة (مليون دولار) تم تحويلها لوحدة (مليار دينار) وذلك بعد معادلتها بأسعار الصرف الاسمية المثبتة في جدول (٢) وكما يلي.
٣. المصدر: جمهورية العراق/وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء/تقرير أسعار صرف الدولار لعام 2019/قسم الأرقام القياسية.

من خلال الجدول (١) الذي يبين هيكل الصادرات في العراق مبوبةً بحسب التصنيف الدولي للتجارة، حيث نلاحظ التصنيف الرابع الذي يمثل (الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها) هو المسيطر على هيكل الصادرات في العراق وبنسبة تكون اكثر من (99%) ولكل السنوات، ويرجع سبب ذلك في ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يستند على تصدير المنتجات الخام دون تصنيعها، ويستند العراق على تصدير النفط الخام بالدرجة الأَولى والاساسية والذي يندرج ضمن هذا التصنيف، أما بالنسبة لباقي التصنيفات فلم يتجاوز نسبة مشاركة أي تصنيف (1%) ولكل السنوات لهذا اقتصر تحليلنا على التصنيف الرابع فقط. إذ يمكن ملاحظة أن الصادرات العراقية حسب تصنيف (الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها) قد بلغ في سنة 2004 (25740 مليار دينار) ثم استمر بعد ذلك بالتزايد حتى بلغ في سنة 2008 (76238 مليار دينار)، وفي سنة 2009 لقد انخفض إلى (46296 مليار دينار) ويرجع السبب في هذا الانخفاض إلى أزمة الرهن العقاري، وما جرى من تبعات هذه الازمة وانخفاض في أسعار النفط، وفي سنة 2010 عاد الارتفاع في قيمة الصادرات حتى بلغ في سنة 2013 (109854 مليار دينار) وهي القيمة الأعلى عبر مدة الدراسة، لينخفض بعد ذلك في سنة 2014 إلى (101522 مليار دينار) ليستمر بالانخفاض حتى بلغ في سنة 2017 (72206 مليار دينار)، وإن سبب هذه الانخفاض في قيمة الصادرات العراقية للمدة (2014-2017) هو ما حدث من سيطرة المجاميع المسلحة المسماة (بداعش) على مناطق واسعة من العراق وتوقف مصفى الصمود (بيجي) في محافظة صلاح الدين عن العمل وايضا مصفى القيّارة في محافظة الموصل، والسبب في ذلك خروج المحافظتين عن السيطرة المركزية للحكومة، مضافا الى ذلك توقف ضخ النفط الخام عن طريق الخطوط الاستراتيجية التي تمر عبر هذه المحافظتين بالإضافة الى الخطوط التي تمر من خلال محافظة الأَنبار والتي كانت خارجة عن السيطرة أيضاً، هذا بالإضافة لغلق الكثير من الطرق التجارية الدولية وانشغال الحكومة في محاربة هذه المجاميع، وفي سنة 2018 حيث سجلت الصادرات العراقية قفزة نوعية إذ بلغ (104149 مليار دينار) بعد عودة جميع الأَراضي التي كانت خارج سيطرة الدولة واستعادة الطرق التجارية لسابق عهدها، إلا أنها وفي نفس السنة سجلت تراجعاً ملحوظا بسبب الانخفاض في أسعار النفط في الاسواق العالمية وخاصة بعد زيادة الاحتياطي العالمي وايضا المخزون الأمريكي منه على وجه الخصوص. وان المنتجات التي تكون قيمتها صفر تعني عدم وجود ما يتم تصديره منها.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (3): 498-509
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.3.29

يمكن ان نستنتج مما سبق عدم تنويع هيكل الصادرات العراقية واستناده فقط على تصدير النفط الخام في تكوين حجم صادراته بنسبة أكثر من (99%) لقد جعله عرضةً للتأثر بالأزمات العالمية التي ممكن ان تحدث والتي تلقي بأثارها على تغيرات أسعار النفط.[1]

متغيرات التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2019): هنالك العديد من المؤشرات والمتغيرات التي توضح لنا ماهية العلاقة التي بين مكونات التجارة الخارجية وبين الناتج المحلي الإجمالي وكما يوضحها الجدول (٢) التالي:

الجدول (٢): متغيرات التجارة الخارجية للاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019) (مليار دينار)

السنة	الصادرات (1)	الاستيرادات (2)	الناتج المحلي الإجمالي (3)	مؤشر الانكشاف (4)	مؤشر أهمية الصادرات (5)
2004	25895	30973	101845	56%	25%
2005	34905	34662	103551	67%	34%
2006	45091	32508	109390	71%	41%
2007	50118	24759	111456	67%	45%
2008	76852	42226	120627	99%	64%
2009	46637	49108	124703	77%	37%
2010	61444	52128	132687	86%	46%
2011	95538	57316	142700	107%	67%
2012	116254	72814	162588	116%	72%
2013	110682	73178	174990	105%	63%
2014	102289	64771	178951	93%	57%
2015	60670	56746	183616	64%	33%
2016	48178	40518	208932	42%	23%
2017	72293	47936	201059	60%	36%
2018	104149	55158	202776	79%	51%
2019	97984	69823	211790	79%	46%

المصادر: (4) = وفق المعادلة (الصادرات +الاستيرادات/الناتج المحلي الإجمالي x 100)

(5) = وفق المعادلة (الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي x 100)

*البيانات المثبتة في جدول (٢) بوحدة (مليار دينار) وجرى تحويلها لوحدة (مليار دينار) لتتوافق مع وحدة الصادرات والواردات.

إن الجدول (٢) يبين لنا أهم مؤشرات التجارة الخارجية وهما:

١. **متغير الانكشاف الاقتصادي:** إن ملاحظة نسبة التباين في درجة الانكشاف التجاري للعراق والذي يعود سببه لتباين في الصادرات العراقية وبصورة كبيرة طيلة فترة الدراسة جنباً إلى جنب مع

[1] أزمة الرهن العقاري: هي انفجار القروض الرهنية الثانوية كفقاعة ذات الجدارة الائتمانية المنخفضة في الولايات المتحدة، والتي انتشرت بسرعة عدواها إلى العديد من المنشآت والمؤسسات المالية المرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بقطاع البناء والإسكان وإلى قطاعات كثيرة في الاقتصاد الأمريكي وكذلك إلى بقية الاقتصاديات في العالم... راجع (بن علي، ٢٠١٠: أ).

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (3): 498-509
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.3.29

التباين الخفيف في سلسلة الواردات فضلا عن ذلك الارتفاع المستمر وبنسب ثابتة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، ونلاحظ كذلك أن العراق ومنذ بدأ أزمة الرهن العقاري العالمية في سنة 2009، قد وصل درجة انكشاف في اقتصاده لنسبة تفوق مستوى (100%) ولغاية وصوله لسنة 2014، إذ سجل أعلى قيمة في سنة 2012 وبواقع (116%) وهي نفس السنة التي سجل فيها الصادرات العراقية أعلى قيمة وبواقع (116245 مليار دينار)، وعلى النقيض من هذا بدأ العراق بتسجيل نسب متدنية لهذا المؤشر في سنة 2016 وبواقع (42%) وكان سبب وراء ذلك هو تدني أسعار النفط مضافاً إلى ذلك لمباشرة الحكومة بالإجراءات التقشفية.

٢. **متغير أهمية الصادرات:** يعكس مؤشر أهمية الصادرات القدرة الإنتاجية للاقتصاد، أو بمعنى آخر فهو يعكس حجم الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة للعراق فإن قدرته الإنتاجية ثابتة ومحددة بعدد براميل النفط المصدرة في اليوم الواحد، فلو لاحظنا بيانات عام 2012، وهي نفس السنة التي حقق العراق فيها معدلات مرتفعة في إجمالي الصادرات وكذلك في مؤشر الانكشاف الاقتصادي، وسنجد بأن مقدار نسبة أهمية الصادرات هو (72%) وهي أيضاً أعلى نسبة لهذا المؤشر طيلة مدة الدراسة، ونستنتج أن ارتفاع أسعار النفط هي من كان السبب في هذه الارتفاعات، وأن الدول التي تعتمد على النفط بنسبة كبيرة في تكوين صادراتها مثل العراق وغيره من الدول النفطية، تكون لديها هذه النسبة مرتفعة، في حين تكون منخفضة في الدول غير النفطية مثل سوريا وغيرها (محمود ونيوف، ٢٠٠٣: ٢١٨).

المبحث الثالث: قياس أثر الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2019-2004)

نتائج الدراسة القياسية:

أ. **توصيف نموذج الدراسة:** تم استخدام المنهج القياسي في الدراسة، لتحليل أثر الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي في العراق، وتم صياغة نموذج الدراسة وكما يأتي:

$$GDP_t = f(EXt,)$$

GDP: الناتج المحلي الإجمالي العراقي (المتغير التابع)

EX: إجمالي الصادرات العراقية (المتغير المستقل)

ب. **نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية:** تم إجراء اختبارات السكون وفق اختبار فيليبس بيرون (P.P) وللمعادلات الثلاثة، بالاعتماد على برنامج E-Views، وتم التوصل الى النتائج الآتية:

الجدول (٣): نتائج اختبارات فيليبس بيرون لسكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج

UNIT ROOT TEST TABLE (P.P.)			
At Level عند المستوى			المعادلات
EX	GDP		
-2.2185	-0.6436	t-Statistic	With Constant مع القاطع
0.202	0.8524	Prob.	
No	No	القرار	
-2.1703	-1.5502	t-Statistic	With Constant & Trend مع القاطع والمتجه
0.4969	0.8006	Prob.	
No	No	القرار	

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.3.29

UNIT ROOT TEST TABLE (P.P.)			
At Level عند المستوى			المعادلات
EX	GDP		
0.9964	4.487	t-Statistic	Without Constant & Trend بدون القاطع والمتجه
0.9141	1.000	Prob.	
No	No	القرار	
At First Difference عند الفرق الأول			المعادلات
d(EX)	d(GDP)		
-2.6233	-2.9461	t-Statistic	With Constant مع القاطع
0.0941	0.0462	Prob.	
*	**	القرار	
-2.6697	-2.8997	t-Statistic	With Constant & Trend مع القاطع والمتجه
0.2526	0.1701	Prob.	
No	No	القرار	
-2.603	-1.9415	t-Statistic	Without Constant & Trend بدون القاطع والمتجه
0.01	0.0506	Prob.	
**	*	القرار	

*مستقر عند مستوى 10%، ** مستقر عند مستوى 5%، *** مستقر عند مستوى 1%، no غير مستقر

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views10.

يبين لنا الجدول (٣) نتائج سكون السلاسل وفق اختبار فيليبس بيرون، ونلاحظ بأن السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي (GDP) لم تكن مستقرة عند مستواها الأصلي وللمعادلات الثلاث، أما السلسلة الزمنية للصادرات فلم تكن مستقرة عند مستواها الأصلي وللمعادلات الثلاث أيضاً، أما في الفرق الأول فقد كانت جميع السلاسل الزمنية مستقرة لكن بمستويات مختلفة، إذ نلاحظ عند معادلة القاطع بأن مستوى استقرار السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي (GDP) كان (5%)، بينما كان استقرار سلسلة الصادرات (EX) عند مستوى (10%)، ونلاحظ بأنه مستويات الاستقرار عند المعادلة التي لا تحتوي على القاطع ولا على المتجه، كانت (10%) لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، و(5%) لسلسلة الصادرات (EX)،أما عند المعادلة التي تحتوي على القاطع والمتجه معاً، فلم تكن هنالك أي سلسلة مستقرة عندها.

ومن خلال النتائج أعلاه يمكننا القول بأن نتائج استقرار السلاسل الزمنية قيد الدراسة، كانت عبارة عن خليط ما بين I(0) وI(1) وأنه بإمكاننا تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، لكوننا لم يكن لدينا أي متغير قد استقر في الفرق الثاني، وبهذا نكون قد استوفينا شروط تطبيق منهجية ARDL.

ج.نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL: إن من خلال تقديرنا لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL يمكننا التعرف على العلاقات قصيرة

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (3): 498-509
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.3.29

الأجل وكذلك العلاقة طويلة الأجل في حال وجود علاقة تكامل مشترك ما بين المتغيرات، وكانت نتائج التقدير لهذا النموذج هي كما في الجدول (٤) الآتي:

الجدول (٤): نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: GDP Method: ARDL Dynamic regressors (7 lags, automatic): EX IM Selected Model: ARDL (4, 7, 6)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
GDP (-1)	2.789572	0.15608	17.87273	0.0000
GDP (-2)	-3.15978	0.401156	-7.8767	0.0000
GDP (-3)	1.69048	0.385835	4.381348	0.0001
GDP (-4)	-0.37341	0.137624	-2.71324	0.0105
EX	0.100333	0.031532	3.181913	0.0032
EX (-1)	-0.29736	0.103363	-2.87681	0.007
EX (-2)	0.36863	0.164422	2.241973	0.0318
EX (-3)	-0.22129	0.181079	-1.22206	0.2303
EX (-4)	-0.04206	0.172201	-0.24423	0.8086
EX (-5)	0.228625	0.144095	1.586624	0.1221
EX (-6)	-0.18154	0.081462	-2.22846	0.0328
EX (-7)	0.048157	0.022173	2.171921	0.0371
C	0.873624	0.180007	4.853274	0.0000
@TREND	0.000632	0.000139	4.561824	0.0001
R-squared	0.999	F-statistic		120111.1
Adjusted R-squared	0.999	Prob.(F-statistic)		0.00000
S.E. of regression	0.0010	Durbin-Watson stat		1.893

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views10.

يبين الجدول (٤) نتائج التقدير لنموذج ARDL، ونلاحظ الأثر الإيجابي للصادرات (EX) على الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، إذ إن زيادة الصادرات بنسبة (1%) سوف تؤدي تلك الزيادة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بواقع (0.100%) أي ما يقارب (0.001) وهي علاقة معنوية عند مستوى (1%) وبقيمة احتمالية بلغت (0.0032)، وأن الصادرات وفقاً للنظريات الاقتصادية ترتبط بعلاقة ايجابية بالنمو الاقتصادي.

د. نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL: يتكون نموذج تصحيح الخطأ من قسمين، الأول يتضمن مرونات الأجل القصير، والقسم الثاني يتضمن مرونات الأجل الطويل وكانت النتائج كما في الجدول (٥) الآتي:

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (3): 498-509
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.3.29

الجدول (٥): نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL

Cointegrating Form				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D (GDP (-1))	1.842707	0.151253	12.18298	0.0000
D (GDP (-2))	-1.31707	0.251026	-5.24677	0.0000
D (GDP (-3))	0.373406	0.137624	2.713236	0.0105
D(EX)	0.100333	0.031532	3.181913	0.0032
D (EX (-1))	-0.36863	0.164422	-2.24197	0.0318
D (EX (-2))	0.221289	0.181079	1.222058	0.2303
D (EX (-3))	0.042057	0.172201	0.244233	0.8086
D (EX (-4))	-0.22863	0.144095	-1.58662	0.1221
D (EX (-5))	0.181535	0.081462	2.228456	0.0328
D (EX (-6))	-0.04816	0.022173	-2.17192	0.0371
D (@TREND)	0.000632	0.000139	4.561824	0.0001
CointEq (-1)	-0.05314	0.01051	-5.05569	0.0000
Cointeq = GDP - (0.0660*EX + 16.4414 + 0.0119*@TREND)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	0.066043	0.049724	1.32818	0.1932
C	16.44144	0.349018	47.10765	0.0000
@TREND	0.011896	0.000517	23.01619	0.0000

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views 10.

يبين الجدول (٥) نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، ونلاحظ القسم الأول منه والمتضمن مرونات الأجل القصير، لكنا نلاحظ وجود معامل تصحيح الخطأ والذي يمثل سرعة تصحيح الخطأ والذي بلغ (0.053-) والذي كان بمعنية عالية عند مستوى (1%) وبواقع (0.0000)، وهو مستوفٍ لشروطه إذ أنه سالب وقيمته أقل من الواحد الصحيح بالإضافة لكونه معنوي، وهذا يعني بأن (0.05) من الاختلالات في الأجل الطويل يتم تصحيحها في الأجل القصير في فترةٍ أمدها ثلاثة أشهر، وإن العودة لكامل التوازن سيكون خلال عشرين عاماً، ما يعني بأن سرعة التصحيح بطيئة جداً، كما ويبين الجدول ذاته معادلة تصحيح الخطأ. أما القسم الثاني من الجدول فيبين معلمات الأجل الطويل، ونلاحظ العلاقة الايجابية للصادرات إذ أن زيادتها بنسبة (1%) سوف تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل بواقع (0.06%) أي ما يقارب (0.0006)، إلا أن هذه العلاقة لم تكن معنوية، وإن القيمة الاحتمالية لها كانت بواقع (0.1932) أي أنها أكبر من (0.05).

ونستنتج من النتائج أعلاه بأن العلاقة الطويلة الأجل هي ضعيفة جداً، فعلى الرغم من المعنوية العالية لمعامل تصحيح الخطأ إلا أن سرعة التصحيح كانت ضعيفة جداً، وفي الوقت نفسه لاحظنا عدم معنوية العلاقة مع الصادرات.

ه. **اختبارات سببية جرانجر:** يؤكد جرانجر أن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، وأن اختبار سببية جرانجر لا يمثل خطوة تكميلية لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL بل هو خطوة تعزيزية وتأكيدية للاختبارات والنتائج السابقة (سلامي وشيخي، ٢٠١٤: ٦).

الجدول (٦): اختبار سببية جرانجر

Pairwise Granger Causality Tests Sample: 2004Q1- 2019Q4 Lags: 2			
Null Hypothesis:	**Obs**	**F-Statistic**	**Prob.**
GDP does not Granger Cause EX	59	0.79995	0.4546
EX does not Granger Cause GDP		4.89501	0.0111

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views 10.

يبين الجدول (٦) نتائج اختبار سببية جرانجر، ونلاحظ من خلال العلاقة الأولى ما بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، بأن الناتج المحلي الإجمالي لا يتسبب في الصادرات وذلك لكون القيمة الاحتمالية لهذا الاتجاه هي أكبر من (0.05) وبواقع (0.45)، إلا أن الصادرات تتسبب في الناتج المحلي الإجمالي لكون القيمة الاحتمالية لهذا الاتجاه هي أقل من (0.05) وبواقع (0.01)، مما يعني بأن هذه العلاقة كانت في اتجاه واحد.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

١. إن الهيكل العام للصادرات العراقية يعتمد بنسبة (99%) على ما يتم تصديره من النفط ومنتجاته، مما جعل الاقتصاد العراقي مرهون بتقلبات أسعار النفط العالمية.
٢. لقد سجل العراق في عام 2012 أعلى قيمة لمؤشر الانكشاف الاقتصادي وبواقع (116%) وكذلك أعلى قيمة لمؤشر أهمية الصادرات وبواقع (72%) في السنة نفسها.
٣. إن العلاقة ما بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي هي طردية في الأجلين (القصير والطويل)، إلا أنها في الأجل الطويل غير معنوية.
٤. إن الصادرات تتسبب في الناتج المحلي الإجمالي وفق اختبار سببية جرانجر والعكس غير صحيح.

ثانياً. التوصيات:

١. توصي الدراسة بضرورة ايجاد مصادر اخرى للصادرات غير النفط وعدم اقتصارها فقط علية في هيكل الناتج المحلي الاجمالي.
٢. العمل على ضرورة تنويع المشاريع كثيفة راس المال والحصول على التكنولوجيا وهذا من شانه خلق فرص عمل جديدة وتنمية المناطق مما يسهم في رفع مستويات النمو الاقتصادي.
٣. تنمية المشاريع الإنتاجية الزراعية وتطوير البنية الاقتصادي من أجل رفع مستوى الاستفادة من التقنيات الإنتاجية الحديثة.
٤. ضرورة تبني الاساليب الحديثة في الاستثمار مثل حاضنات الأعمال وهي تجربة عالمية ناجحة لمعظم بلدان العالم التي نفذتها كوسيلة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبخاصة المشاريع الناشئة، إذ أن من أولياتها بناء قاعدة للمعلومات الفنية والتسويقية والتجارية وأيضاً توفير دعم مالي للمشاريع فضلا عن تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بصورة سريعة وبتكلفة منخفضة.

المصادر

١. الصوص، نداء محمد، التجارة الخارجية، الطبعة الاولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.
٢. سلامي، أحمد وشيخي، محمد، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال المدّة (١٩٧٠-٢٠١١)، بحث منشور، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد ١٣، الجزائر، ٢٠١٤.
٣. البنك الدولي، البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني للبنك.
٤. البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية للسنوات (٢٠٠٤-٢٠١٩)، العراق، بغداد.
٥. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الأرقام القياسية، تقرير أسعار صرف الدولار لعام ٢٠١٩، العراق، بغداد.
٦. محمود، يوسف ونيوف، ممدوح، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، لماذا تجددت الدعوة إليها؟، بحث منشور، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، المجلد ٢٥، العدد ٥، سوريا، اللاذقية، ٢٠٠٣.
٧. صغير، تركيه (سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الاداء الاقتصادي خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٤) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حمه الاخضر بالوادي، الجزائر، ٢٠١٥.
٨. طاقة، محمد، وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، الطبعة الثانية، دار أثراء للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٠٩.
٩. عبد المهدي، جلال (واخرون)، الاقتصاد، مطبعة اساور، الطبعة الاولى، بغداد، ٢٠١١.
١٠. الحسناوي، كريم مهدي، مبادئ علم الاقتصاد، توزيع المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١١.
١١. سحنون، فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، سطيف، ٢٠١٠.
١٢. إسماعيل، محمد وقاسم، جمال، قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية، صندوق النقد العربي، الإمارات، أبو ظبي، ٢٠١٨.
١٣. العبيدي، برزان إبراهيم نايف، التنبؤ للاستيرادات العراقية باستخدام سلاسل ماركوف، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، تكريت، ٢٠١٩.
١٤. بن علي، عبد الغاني، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٩.